خبـــراء قانونيــون:

الدستور يلــزم الرئيس بإكمــال فترتــه الرئاسية

أكد عدد من الخبراء القانونيين انه لا يوجد نص دستوري ينص على أنه إذا لم يعد رئيس الجمهورية أو يقم بمهامه خلال ستين يوماً فإنه يعتبر عاجزاً عن العمل .. منوهين الى أن المادة «116» من الدستور والتي يدور حولها لغط هي من سياق ألفاظها واضحة المعالم تماماً والتي تنص الفقرة الأولى منها أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة.. وأوضح خبراء القانون في تصريحات لـ«الميثاق» أن المادة من سياقها تتطلب خلو منصب الرئيس وهذا لا يتحقق الا بالاستقالة أو الوفاة

فيصل الحزمي

نص المادة 116

مادة (١١٦) في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس معاً يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً رئاسة مجلس النواب، وإذا كان مجلس النواب منحلاً حلت الحكومة محل رئاسة مجلس النواب لممارسة مهام الرئاسة مؤقتاً، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد.

وبهذا الخصو ص تحدث المستشار القانوني الدكتور محمد سيف مسعود، قائلا: لا يوجد في دستور الجمهورية اليمنية ما يفيد أنه ينتهي دور رئيس الجمهورية من مباشرة مهامه كرئيس للجمهورية خلال فترة مؤقتة إذا غادر البلد.. وأضاف: أن المادة (١١٦) من الدستور التي يدور حولها جدال هي من سياق ألفاظها واضحة المعالم تماماً، فهي تقول في الفقرة الاولى منها في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس.. يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة.. الى آخر ما ورد في تلك المادة.. والمادة من سياقها تتطلب خلو منصب الرئيس وخلو منصب الرئيس لا يتحقق الا بالاستقالة أو الوفاة- لا قدر الله- وأضاف: أما الفقرة الثانية من هذه المادة تقول «أو في حالة عجزه الدائم عن العمل» وهنا لا يتولى نائب رئيس الجمهورية المهام الكاملة لرئيس الجمهورية الا إذا وُجد عجز دائم والعجز الدائم بمعنى العجز المرضي الذي يصدر به تقرير من الأطباء أو يقره رئيس الجمهورية بشخصه يقول: إني لا استطيع العمل لأنني مريض، أما فخامة الأخ رئيس الجمهورية في هذه المرحلة فهو مازال قادراً على ممارسة مهامه بدليل انه استقبل مساعد الرئيس الامريكي لشؤون الارهاب واستمر اللقاء معه لأكثر من عشرين دقيقة وقبلها ايضاً ألقى خطاباً لجماهير الشعب اليمني وكذلك مؤخراً وجه كلمة مكتوبة يعني أن رئيس الجمهورية ليس مصاباً بعجز دائم يمنعه من مزاولة عمله.. هو عنده حالة مرضية مؤقتة ممكن أن تنتهي في أية لحظة ثم إن الدستور لم يقل إذا كان الرئيس مريضاً لفترة سنة أو سنتين ينتهي دوره كرئيس للجمهورية ولكنه نص على أنه في حالة عجزه الدائم والكلمة هنا «عجزه الدائم» يجب ان تفعلوا عليها الف قول هل رئيس الجمهورية عاجز الآن؟ لا يمكن أن نطلع على هذا الا من جهة رقابية طبية تؤكد لنا بأنه في حالة عجز دائم، أما ما يمارسه الاخ نائب الرئيس الآن فهو عبارة عن تخويل للقيام بمهام الرئيس منحه أياه وفقا لنص المادة (١٢٤) من الدستور الذي أعطى لرئيس الجمهورية الحق بأن يخول نائبه ببعض صلاحياته لإدارة البلد، وهنا نحن نؤكد كخبراء في الجانب القانوني أنه لا يوجد نص دستوري يقول بأن علي عبدالله صالح إذا لم يعد البلد أو يقم بمهامه خلال ستين يوماً فإنه يعتبر عاجزا عن العمل والستين اليوم تتحدد من تاريخ إعلان الاطباء عجز الرئيس عن مزاولة عمله أو إقرار الرئيس بذلك أو من تاريخ خلو المنصب أي في حالة الوفاة أو من تاريخ استقالة رئيس الجمهورية.. هذا فيما يتعلق بنص المادة (١١٦) من الدستور ولا داعي لكي يكون هناك جدل في هذا الجانب.

محمد سيف

منصور الواسعي

لا ينطبق

من جانبه أشار الدكتور منصور الواسعي أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية الى أن شرعية الرئيس علي عبدالله صالح قبل ان تكون شرعية دستورية فهي شرعية شعبية نابعة من حب ووفاء الشعب اليمني له والذي عرفه حكيماً وشجاعاً عفواً وكريماً ومتسامحاً وعصياً على أعداء الوطن والمتآمرين..

وأضاف: اما بخصوص ادعاء أحزاب اللقاء المشترك بسقوط شرعية رئيس الجمهورية فإن نص المادة} ١١٦{ واضح وصريح ولا ينطبق على واقع حالنا اليوم فالنص يقول: في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتا نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو المنصب يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس.

مسعود الرئيس يمارس مهامه ولم يقر بعجزه حتى تطبق المادة (116)

الواسعي للرئيس الحق في تفويض نائبه بعض صلاحياته

فمنصب رئيس الجمهورية لم يخل ورئيس الجمهورية لم يصب بعجز دائم كما نصت عليه المادة السالفة الذكر، فهو من كلف نائبه الأخ عبدربه منصور هادي الذي اثبت انه الرجل الذي حطم آمال العملاء والخونة بحنكته في إدارة البلاد في احلك الظروف وبموجب نص المادة (١٢٤) من الدستور التي تنص على ان: يعاون رئيس الجمهورية في أعماله نائب الرئيس وللرئيس أن يفوض نائبه في بعض اختصاصاته .... فأحكام هذه المادة تعطي للرئيس الحق في تفويض نائبه بعض اختصاصاته.

وهذا ما تم فعليا فالرئيس عندما فاق من التخدير في نفس ليلة العملية الغادرة والجبانة كلف نائبه للقيام بمهامه بموجب نص المادة (١٢٤) من الدستور حتى يعود من رحلته العلاجية وهو بكامل قواه العقلية والذهنية كما خاطب الرئيس الشعب في كلمة تاريخية كقائد همام وصبور وعفو متناسيا آلامه « إذا أنتم بخير فأنا بخير « وأكد على وقف إطلاق النار والعودة للحوار.. وهذه مواقفه في الأوقات العصيبة التي عرف بها فخامة الرئيس.

كما أن رئيس الجمهورية بين الحين والآخر يمارس عمله كرئيس للجمهورية ويلتقي بالمسئولين في الدولة ومن خارج الدولة ومنهم مساعد الرئيس الأمريكي لشئون الإرهاب ، وفي كل مناسبة يلقي خطابه إلى الشعب الذي يكن له كل الولاء والاحترام والحب ويبادله الوفاء بالوفاء ولن يرضى بديلا عنه.

وقال: إن كل ما يروج له الأخوة في اللقاء المشترك لا يستند للدستور أو القوانين . فمن المفارقة العجيبة بالنسبة لأحزاب اللقاء المشترك موقفهم من الدستور والقوانين والحكومة. فعندما يكون تطبيق الدستور والقوانين لصالحهم يتشدقون بها ويمجدونها ، وعلى العكس من ذلك عندما يكون تطبيقه سيكون ضدهم ينكرون العمل بها ويدعون عدم شرعيتها وانه قد اسقط ولا يوجد سوى الشرعية الثورية.

مشيراً إلى ان قراءة اللقاء المشترك للواقع لم يكن على حسب ما خططوا له ، ولقد استعجلوا الشيء قبل اوانه والقاعدة الشرعية تؤكد على أن من أستعجل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه. لذلك نقول للعقلاء من أحزاب المشترك كفى سفك دماء الأبرياء من ابناء الوطن وقطع الطرقات وتخريب الكهرباء وتفجير انابيب النفط كفانا مكابرة وعليهم أن يستجيبوا لمنطق العقل والعودة للحوار للحفاظ على الوطن ووحدته، «إن الرجوع للحق فضيلة» كما قال رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام وليس من العيب ان يعود الانسان الى جادة الصواب.

وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي فإن وجود الدولة يرجع إلى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة واتفاق على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، فالدولة على هذا الأساس قد وجدت نتيجة لعقد أبرمته الجماعة وتفويض من الشعب لهيئة حاكمة تتولى تسيير أموره وتتحدث باسمه وتفصل بين المواطنين وتدير الثروات العامة وتستخدمها لتوفير الخدمات المختلفة لأبناء الشعب، من التعليم والصحة والأمن والطرق والمرافق الخدمية وكذا انشاء البنى التحتية والمؤسسات المختلفة وغير ذلك.

وتعتبر الانجازات التي تحققها الهيئة الحاكمة والاشخاص المنتخبون لمهمة إدارة شؤون الدولة في مختلف المستويات ملكاً للشعب وحده لأنه صاحب السلطة والثروة، وبالتالي فإن أي اعتداء على الدولة في شخوصها وممتلكاتها اعتداء على ملكية الشعب، وإذا كان هناك من خلاف أو اعتراض من قبل أقلية على الهيئة الحاكمة فهذا لا يبيح لها الاضرار بممتلكات الشعب التي تديرها هيئة الدولة.

ويجب التفريق بين مفهوم اسقاط النظام وبين اسقاط الدولة لأن الاول يتم وفق إجراءات دستورية تحتكم لإرادة الأغلبية وتحترم رغبتها في اختيار من يمثلها ويدير شؤونها، أما اسقاط الدولة فهو ليس محل نقاش أو تفاوض أو مساومة، وليس من الديمقراطية في شيء لأنه يعني الإضرار المباشر بمصالح الشعب، وتهديد أمنه واستقراره وينذر بمخاطر لا حد لها، أقلها الدخول في أزمات مستمرة على كافة المستويات كما يحدث الآن في بلادنا جراء استهداف الدولة ومحاولة شل قدرتها على تأمين احتياجات الناس المختلفة.

وأثبتت الاحداث والوقائع التي شهدها اليمن منذ بداية الأزمة المستمرة منذ ٦ أشهر أن هناك قوى تآمرية تحاول إنهاك قوة الدولة وتدمير مؤسساتها بهدف الوصول الى الحكم وهي لا تمتلك اي برامج أو مشاريع للتطوير والتحديث الذي ينشده الجميع، ولذا فقد اصطدمت برفض شعبي واسع لأساليبها وأهدافها، خصوصاً وهي تستخدم العنف والارهاب ضد كل من يخالفها الرأي..الموقف الشعبي يؤكد أيضاً أن الدولة لا تقبل القسمة على اثنين ولا توجد بوابة أخرى للوصول الى السلطة وحكم الشعب عدا احترام إرادته وكسب ثقته بالوسائل الدستورية المعروفة، ويبقى صندوق الانتخابات هو المدخل الشرعي الوحيد للتداول السلمي للسلطة.

الدولة لا تقبل التقاسم

عبدالولي المذابي

ولعل رفض بعض القوى لنتائج الانتخابات بسبب عجزها عن كسب ثقة الشارع أدى الى تبنيها لموقف انتقامي من الشعب، والخروج بمشروع انقلابي متعدد الجوانب والمراحل للوصول الى السلطة من البوابات الخلفية، عبر الانقلاب العسكري، والتمرد القبلي، واستثمار المطالب الشعبية والشبابية لخدمة طموحاتها غير المشروعة في الوصول الى الحكم..وتبدو خطورة هذا العمل التآمري التدميري ضد الدولة في الاضرار الاقتصادية والأمنية الكبيرة التي لحقت بالوطن والمواطن جراء استهداف المنشآت الخدمية وخطوط الكهرباء وقطع الطرق لمنع وصول مواد الطاقة والسلع الأساسية الى المواطنين لكن كل ذلك لم يضر بالنظام ولكنه أضر بالدولة والمواطن الذي تعززت قناعاته برفض اصحاب المشروع التآمري، ولعل هذا الرفض دفع القوى المتآمرة الى توسيع دائرة الفتنة واستدراج الجيش والأمن الى مواجهات مسلحة تعيد المؤامرة الى الأضواء بعد أن فشلت في جميع مراحلها.

وتتضح جلياً خطورة هذا المشروع التآمري من خلال حشد كافة الامكانات ابتداء بالمال والمرتزقة والسلاح وكذلك شيوخ الفتاوى الذين تجرأوا على الدين وأفتوا بما حرم الله ليقدموا غطاء لهؤلاء المرتزقة وهم يقتلون الجنود المرابطين في مواقع الشرف لحماية أمن الوطن والمواطنين، ولا ندري كيف أحل الزنداني ومن على شاكلته قتل الجنود في أرحب ونهم وغيرها.. وكيف سيقابلون الله وأيديهم ملطخة بدماء هؤلاء الجنود الأبرياء.

ويبدو من المهم الاشارة الى رأي المواطن وموقفه من الاحداث والذي ينطلق من إدراكه لمعنى الدولة، فهو يقول ان لديه دولة عندما يجد الماء والكهرباء والتعليم والصحة والخدمات المختلفة، ويكون على استعداد للتضحية ومساندة الدولة من أجل حماية مصالحه، وأمنه واستقراره، ولن يقبل بأي تبريرات حزبية أو سياسية لأية فئة تقوم بأعمال ضارة بمصلحته لأنها لا تميز بين من هم مع السلطة أو المعارضة، ولاشك أن رأي الوطن هو المهم أولاً وأخيراً ويجب على الدولة أخذه بعين الاعتبار في كل أعمالها.

رئيس فرع المؤتمر بتعز:

الانقلابيون لن يجروا أبناء تعز إلى دائرة العنف

< قال الشيخ جابر عبدالله غالب عضو مجلس النواب رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة تعز أن الاعتداءات المتكررة التي تنفذها المليشيات المسلحة التابعة لأحزاب اللقاء المشترك وبالذات حزب الإصلاح تؤكد عدم احترام قيادات تلك الأحزاب لعهودها واتفاقاتها التي توقعها مع قيادة السلطة المحلية بالمحافظة بهدف التهدئة وإعادة الأمن والسكينة العامة لمدينة تعز..

موضحاً أن قيادات أحزاب المشترك بخرقها المتواصل لاتفاقات التهدئة تكشف عن توجهها نحو تعميم الفوضى وإثارة الفتنة وجعل تعز ساحة لمواجهات وصدامات لن تخدم أحداً على الإطلاق..

وقال الشيخ جابر عبدالله غالب لـ «المؤتمر نت» إن حزب الإصلاح لديه توجهات واضحة للانتقال إلى المواجهات المسلحة من خلال توجيه مليشياته المسلحة لمهاجمة الدوريات الأمنية والنقاط العسكرية والاعتداء على جنود الأمن والمنشآت العامة وكان آخرها ماحدث بعد عصر السبت في شارع جمال عبدالناصر في تعز حيث أقدمت عناصر

مسلحة تابعة له بإطلاق النار على إحدى سيارات الأمن مما أدى إلى إصابة جندي ومقتل المواطن علي صالح القميري وإصابة مواطن آخر وكذا الاعتداء على سيارة شرطة النجدة في جولة فندق الأخوة والهجوم على مبنى مكتب التربية والتعليم ومبنى السنترال في جولة زيد الموشكي بحي الروضة للمرة الثانية خلال يومين.

معتبراً هذه الأعمال العدوانية التي تأتي كرد واضح وعلني لدعوة رئيس الجمهورية لها للحوار والجنوح للسلم ومناقشة ووضع الآلية التي يتحقق بموجبها الانتقال السلمي للسلطة وفقاً للمبادرة الخليجية وبيان مجلس الأمن.مؤكداً أنه لا بديل لحل الأزمة سوى الحوار وإن توقعت أحزاب المشترك غير ذلك فهي مخطئة وتغالط نفسها كون أي عمل آخر لن يحقق لها ماتريد.

وأشار جابر إلى أن فرع المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني ومنظمات المجتمع المدني بتعز يدركون المخطط المعد من قبل أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم حزب الإصلاح لتوسيع دائرة العنف في المحافظة وجر أبنائها إلى مربع المواجهات والصدامات كهدف من أهدافها الانقلابية على نظام الحكم ونقل السيناريو الليبي إلى اليمن .. وقال في هذا الصدد إن أبناء تعز يدركون ذلك المخطط جيداً ويتعاملون معه بكل مسؤولية وضبط النفس وتخطئ أحزاب المشترك إن توقعت أنها قادرة على جر أبناء المحافظة إلى اعمال العنف والفوضى وتحقيق ما تريد وتتمناه .

ودعا جابر عبدالله غالب الاجهزة الأمنية القيام بأداء مهامها ومسؤولياتها على أكمل وجه والتعامل مع تلك الاعتداءات بحزم وملاحقة العناصر والمليشيات المسلحة وتقديمها للعدالة لتنال جزاء ما تقترفه من إثم وعدوان.

المؤتمر يدين تخريب مليشيات المشترك للكهرباء وفرض عقاب جماعي على الشعب

< عبَّر مصدر مؤتمري عن إدانته واستنكاره لما قامت به مليشيات التخريب والعنف والفساد التابعة لتنظيم الاخوان المسلمين وفي احزاب اللقاء المشترك بضرب أبراج الكهرباء في نقيل غيلان بمنطقة نهم وهو ما تسبب في إيقاف محطة مأرب عن الخدمة ليفسدوا بذلك العمل التخريبي على أبناء الشعب اليمني فرحتهم بأجواء رمضان المبارك، وليعمموا ظلام أفكارهم وأفعالهم التي لا تراعي حرمة لهذا الشهر الفضيل.

وقال المصدر ان تكرار التخريب المتعمد لشبكة الكهرباء وتزامن ذلك مع حلول شهر رمضان المبارك لهو عمل إجرامي يؤكد إصرار عناصر المشترك على الأفعال الشريرة على ممارسة جريمة العقاب الجماعي في حق أبناء اليمن الذي لن يغفر لهم.

وأشار الى أن أفعالهم تضعهم أمام المسؤولية القانونية والدينية والاخلاقية ويبين مدى ما انحدروا اليه من مستوى يعبر عن افلاسهم السياسي والفكري والديني.

وأوضح المصدر بأن المشترك غير مستوعبين بأن الوصول الى السلطة لا يتم عبر ممارسة العقاب الجماعي وحصار الشعب ومضايقته ولا يتم بإشاعة الخوف والفوضى وقطع الطرقات وتعطيل مصالح الناس وزيادة معاناتهم وحرمانهم من المقومات الأساسية للحياة من الغذاء والماء والكهرباء والوقود، ولا تخريب المنشآت والمنجزات التي حققها شعبنا بجهوده وعرقه في ظل الثورة والجمهورية والوحدة.

وأضاف ان الوصول للسلطة لا يتسنى من خلال نزعات الحقد والتطلعات غير المشروعة والانقلاب على الشرعية الدستورية ولا بتزييف وعي الشعب وقلب الحقائق وتوظيف النعرات القبلية المقيتة والعصبيات المناطقية المفضوحة بل من خلال خدمة الشعب ومن خلال برامج البناء والتنمية.

وأهاب المصدر المؤتمري بالحكومة والجهات القضائية اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة إزاء كل عناصر التخريب المتورطة في هذا العمل التخريبي الاجرامي وبما يحمي مصالح الشعب والوطن، كما يهيب بالمواطنين مراقبة تلك الافعال وملاحقتها ومنعها وحماية خطوط الكهرباء،و الطرقات وإمدادات الطاقة اسهاما في الواجب الوطني الذي هو مسؤولية الجميع اسناداً لواجب اخوانهم في القوات المسلحة والأمن الذين يسهرون على حماية المكتسبات وأمن واستقرار الوطن والمجتمع.

رئيس دائرة الشباب بمدينة المحويت يعود إلى صفوف المؤتمر

-المحويت- سعد الحفاشي

< أعلن الاخ عبدالعزيز دعدع تراجعه عن استقالته وعودته من جديد إلى صفوف المؤتمر عن قناعة منه بمصداقية توجه المؤتمر ووفاء قيادته بتعهداتها للشعب وجدية النهج الوطني الذي ينتهجه بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح في سبيل تطوير الوطن والحفاظ على الوحدة والسلم الاجتماعي.

وأوضح مسئول دائرة الشباب والطلاب بمؤتمر مدينة المحويت عبدالعزيز دعدع في رسالة وجهها الى قيادة المؤتمر بمديرية مدينة المحويت أن عودته جاءت بقناعة كاملة منه وان ماتسمى بثورة التغرير قد أدت إلى إجهاض كل محاولات اصلاح ذات البين نتيجة لتجرد احزاب المشترك والمغررين بهم من الشباب من المبادئ والقيم الوطنية ورفضهم للحوار وقيامهم بتحالفات خطيرة مع العصابات الخارجة عن القانون مثل تنظيم القاعدة و الانفصاليين وتماديهم في ارتكاب جرائم القتل والفوضى وإثارة الفتنة وزعزعة الامن والاستقرار وتدمير ونهب المؤسسات والمصالح الحكومية والمشاريع التنموية التي هي ملك للشعب وليست ملكاً لأشخاص او أحزاب .

مؤكدا ان الحادثة الرعناء والجريمة البشعة والتي استهدفت رئيس الجمهورية وكبار مسئولي الدولة اثناء ادائهم صلاة جمعة رجب بجامع النهدين اضافة الى إقدام عناصر التطرف والارهاب بقيادة الزنداني بجريمة الاعتداء الغادرة على أفراد القوات المسلحة والامن في معسكر الصمع بأرحب قد اكدت له أن أحزاب اللقاء المشترك وحلفاءها لا تتورع في ارتكاب أبشع واخطر الجرائم والأعمال الانتقامية الخطيرة والمدمرة وهو الأمر الذي دعاه وكثيرين من الشباب الى العودة لصفوف الشرعية وصفوف المؤتمر الشعبي العام كون ذلك هو المكان الصحيح الذي يمكنهم من خلاله العمل الفاعل من اجل خير الوطن وحمايته من التمزق والشتات والفوضى .